

تصدير عام:

الحلم العربي

بين خريف الاستبداد وربيع الثورة

في غفلة من مكر التاريخ ومن قيود فوات حضاري قاتل مريع... انتفضت شعوب الوطن العربي في جل كياناته القطرية فأشعلتها فجأة بـ «حلم عربي» تفجرت مشاهده في بعض هذه الكيانات «ربيعا عربيا ثوريا»، أزهر بدوره «فُلا» هنا و«ياسميننا» هناك، وتفتق مساحات ضوء وسيول احتجاج تمخرها الحشود الثائرة، عبر العالم من الشباب وكل الأجيال، مسكونة بالحلم العارم بانبلاج فجر مستقبل مشرق واعد جميل يمنحُ الوطن والأمة إنسانا جديدا ووعيا جديدا وخلقنا جديدا متجددا على الدوام...

ولعل من مفارقات الظرفية وسخریات الزمن العجيبة أن مجتمعاتنا قد وصلت إلى هذه الحالة الثورية الراهنة بعد عهود سحيقة عاشتها قبلا في أوضاع الانحطاط، وهيمنة القوى الاستعمارية، وما ترتب على ذلك من تبعية وتخلف وارتقمان في الكينونة والهوية والقرار والمصير لمراكز السيطرة والتحكم والاستكبار على المستوى العالمي في نظامه الدولي القديم والجديد. هذا فضلا عما عاشته، على المستوى الداخلي الخاص، من معاناة مبرحة لشقى صنوف التسلط والاستبداد والفساد والاستبعاد

الاجتماعي ومصادرة الكثير من الحريات والحقوق المواطنة وشروط صيانة كرامة الإنسان... مما كان من بين أهم العوامل الذاتية الداخلية - فضلا عن العوامل الموضوعية الخارجية - التي أدت تفاعلاتها المعقدة إلى نشوب هذا الحراك الثوري العربي.

وهكذا وجدت مجتمعاتنا ذاتها وهي تواجه هذا الوضع الجديد، وبعد ما عانت من خيبات وهزائم وانكسارات وألوان من الجور والقمع والاستبداد... كما أسلفنا، منهكة خائرة مختلفة متفككة الأوصال، حائرة أمام استحقاقات «الثورة» وتحدياتها الكبرى. الأمر الذي جعل مساراتها - سواء في السياقات التي حققت فيها بعض مطالبها وأهدافها ومراحلها، كما في تونس ومصر وليبيا، أو في البلدان التي ما تزال فيها محتدمة سعيًا وراء تحقيق ذلك - تعرف الكثير من ضروب «الاختناق أو التعثر أو انسداد الآفاق...» أصيب أمامها العديد من شباب الثورة ورموزها وفاعليها ببعض مشاعر الإحباط والتوجس والخوف من المستقبل. إنها «حالة ملتبسة» فعلا، فكريا وسياسيا واجتماعيا...، حالة ولدت لدى الكثير من الباحثين والمثقفين والمهتمين أسئلة وتساؤلات وجدلا حادا حول قضايا إشكالية محرجة من قبيل: هل ما حدث ويحدث هو حقيقة «ثورة» بالمعنى التقليدي المتداول للمفهوم، أم أننا أمام مجرد حركات سلمية احتجاجية، وانتفاضات شعبية كاسحة، ولكنها بلا مرجعية فكرية أو سياسية واضحة المعالم، أي بلا قيادة أو زعامة، وبلا إيديولوجيا أو نظرية ثورية، أو حزب ثوري، أو قوى ثورية محددة، أو مشروع ثوري معين... إلخ؟ هل نحن أمام نمط جديد من «الثورة» بدأ الآن يتشكل في مساراتنا الحالية مفهوما وأبعادا ودلالات وممارسات وأشكال تعبير وآليات اشتغال...؟ هل هي «ثورة شباب» أم ثورة

مجتمع بكل مكوناته وشرائحه المختلفة؟ ما المستخلص منها في مرحلتها الأولى هذه؟ وما هي آفاقها المستقبلية واحتمالات نجاحها أو فشلها أو عسكرتها أو تراجعها...؟ هل ما أحدثته أو ستحدثه تحول جذري في مسار الزمن العربي، أم أنه مجرد تغيير في الشكل واستمرارية في المضمون؟ ثم هل من المفترض أن تؤدي كل ثورة إلى مآل ديمقراطي حداثي، أم أن الثورة يمكن أن تكون، في بعض نماذجها التاريخية على الأقل، رديفاً للديكتاتورية والتسلط، كما يرى بعض السوسيولوجيين مثل آلان تورين؟ وبالنظر إلى ما يعيشه الوطن العربي من أوضاع التجزئة والتشرذم والانقلاب أمام مشاريع التغريب والتهويد والاحتلال والتقسيم، ومن تضييع فرص التنمية والتحديث والتحرر والتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي الشمولي، يمكن التساؤل أيضاً: ما هي الانعكاسات الإيجابية المأمولة لهذا «الربيع الثوري»، المتوقد الآن، على المستوى الكوني، وتحديدًا على مستقبل «مشروع النهوض الحضاري العربي» الطامح إلى التضامن والتكامل الوجدوي والتجديد الفكري وبناء «المشروع القومي» المنفتح على خصوصياته المحلية وعلى مشتركاته الكونية الإنسانية في آن...؟ وتظل الأسئلة في هذا المجال، تتناسل وتتعدد وتباين وفق اختلافات الرؤى الفكرية والسياسية ومناهج المعالجة وزوايا النظر والتصور...

ورغبة منا في تقديم مساهمة متواضعة ضمن النقاش الفكري والسياسي الدائر الآن في الوطن العربي حول أبعاد ومدلولات الأسئلة والقضايا الإشكالية الآتية، نضع بين يدي القارئ العربي هذه المحاولة المركزة حول ما يعتلج في مجتمعاتنا من حركات احتجاجية وانتفاضات ثورية غير مسبقة خلخلت العديد من المفاهيم والفهوم

والقناعات والمواقف والأحكام والرؤى... كما فرضت على البحث العلمي والعمل الفكري والسياسي والسوسيولوجيا العام ضرورة تحديد وتطوير المنظورات والمناهج ونماذج التحليل وآليات الاشتغال...

غير أننا قد توخينا من هذه المساهمة - نظرا لاعتبارات نظرية وعملية تضمنتها بعض محاورها الأساسية - أن تشكل مدخلا مفتوحا لمقاربة سوسيولوجية لما يجري في بلداننا. ولذا فقد مهدنا لها بـ «بيان أو دعوة أو نداء» إلى علماء الاجتماع العرب لاستنهاض همهم كي يهبوا للقيام بما يفرضه عليهم موقعهم الفكري والاجتماعي من مسؤوليات الالتزام بالمشاركة في متابعة هذه الأحداث الثورية مُساءلة وبحثا وتحليلا نقديا لإوالياتها وسياقاتها ومضامينها ودلالاتها المتعددة... ليس فقط من أجل الفهم والتنبؤ والاستشراف... وإنما كذلك من أجل التأثير الإيجابي المنشود في مسارات التغير أو التحول السوسيوحضاري المستجد في مجتمعاتنا والعالم، وأيضا بهدف توفير المعرفة النظرية والعملية الضرورية الميسرة لاتخاذ القرارات المناسبة وفق الشروط والأهداف المناسبة... وذلك رفدا لمشاريع التنمية والتحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي المتكامل المطلوب...

وهكذا، فإننا لا نستهدف من هذا التصدير، الذي نقدم به هذه المساهمة المتواضعة لعموم القراء، أن نعود فيه إلى مناقشة ما أشرنا إليه سابقا من تساؤلات وإشكالات...، كما قمنا بذلك في مظان مباحث الدراسة، وإنما نغني هنا فقط التذكير النقدي ببعض أهم القضايا والملاحظات الفكرية والمنهجية العامة والمفيدة، في تقديرنا، في مضمار توجيه جهود التفكير والمساءلة النقدية والتحليل والرصد لمستغيرات وتفاعلات ومخاضات هذا المناخ الثوري العربي الراهن. ونحمل أبرز ذلك، وبإيجاز شديد التلميح والتركيز، فيما يلي:

1. سوف يلاحظ القارئ أننا قد تعاملنا مع مفهوم «الثورة» بالكثير من المرونة والعمومية في استعمال المصطلح فوسمنا ما يجري في الوطن العربي من احتجاجات أو انتفاضات بأنه ثورة، ولكن بالمعنى اللغوي والاجتماعي العام الذي يحيل إليه المفهوم، وليس بالمعنى المتداول المعتاد، الذي يرتبط جهازه النظري ومفاهيمه المرجعية بـ «عصر ثورات القرن الفائت» بالذات، والذي قضى نخبه الفكري والسوسيولوجي مفسحا في المجال لبروز أجيال جديدة من «نظريات ومفاهيم الثورة» المحددة والمفسرة لمضامينها و«أسباب نزولها» وعلاقات كل ذلك بشروطها المحلية والكونية وتحويلات ومتغيرات وصراعات النسق الدولي العام. ولذا فإن ولادة هذه الثورات الشعبية العربية في ظل تفاعلات «النظام العالمي الجديد المعولم»، وبلا زعامات أو إيديولوجيا أو نظرية أو عنف أو مشروع ثوري، كما أسلفنا، تطرح إمكانية التفكير في انبثاق أشكال جديدة من الثورة، يتخذ كل منها أبعاده وخصائصه وملامحه المميزة عبر تطور دينامية تبادله مع محدداته الذاتية والموضوعية، وبالذات مع الخبرات والتجارب الجديدة لسياقه العالمي الأحادي القطبية والهيمنة في مرحلة ما بعد انهيار تلك الثنائية القطبية التي كانت مهمورة بـ «حرب باردة» متولدة عن صراعات معينة لمراكز القوة والنفوذ والمرجعيات وقيم وعقديات فكرية وسياسية وإيديولوجية وجيوستراتيجية وحضارية متعددة... من هنا كان أسلوبنا المهادن والمنفتح في تناول مفهوم الثورة، فطرحنا حوله ما بدا لنا مفيدا من الأسئلة والتساؤلات والملاحظات النقدية، مبتعدين، قصديا، عن تقديم إجابات قطعية جاهزة.

2. إذا كنا مع الكثير من المقاربات التي تُعدّ هذه الثورات منتوجا ذاتيا خاصا متولدا بالأساس عمّا يعتل في الوطن العربي من مشكلات وإكراهات التبعية والتخلف وأوضاع القهر والاستبداد والفساد الفاحش للأنظمة الحاكمة نخبا ومؤسسات وآليات اشتغال وتدبير لمكونات ودواليب الشأن المجتمعي العام...، فإن ذلك لا يلغي دور العوامل الخارجية في هذا الحراك الاجتماعي الثوري، على الأقل في علاقة الكثير من القوى والمصالح والجهات والأوضاع والأزمات الدولية مع بعض نظيراتها في الداخل، وفي تأثيراتها القوية أحيانا على توجهات وآليات صنع القرار السياسي والاجتماعي لدى مؤسساتنا وأنظمة الحكم في مجتمعاتنا، وعلى صُعد ومستويات متباينة. هكذا، إذن، وبعيدا عن «فكرة المؤامرة» في مدلولها التقليدي القدحي، تتضح أهمية اعتماد منظور جدي حوارى بين مختلف المحددات الداخلية الخاصة والشروط الخارجية والدولية العامة الفاعلة في إنتاج هذا المد الثوري الذي يكتسح مجتمعاتنا العربية حاليا، وقد يمتد لاحقا إلى بلدان أخرى، ولاسيما في العالم الثالث نظرا لتشابه المعطيات والظروف... إن تبني هذا المنظور لا ينتظر منه أن يمكننا من امتلاك شروط معرفية لفهم موضوعي فقط لهذه الثورات، وإنما يفترض فيه أيضا أن يمنحنا بعض الاقتدار العملي على التعامل معها والتحكم في بعض مساراتها وتفاعلاتها وصراعات قواها السياسية والثقافية والاجتماعية... ما يرتبط منها بالداخل وبمتغيرات السياق الدولي بشكل عام.

3. لقد أظهرت سيرورات هذه الثورات العربية وتواصلها في الزمان والمكان أنها «ثورات اجتماعية شعبية شاملة» بالفعل شارك فيها

معظم شرائح وفئات المجتمع. وذلك على الرغم من أن «ثقافة شبابية جديدة»، تمتح الكثير من قيمها وتصوراتها ومطالبها وبدائلها للواقع المهترئ القائم ورؤاها للذات وللعالم... إلخ من «عوالم افتراضية» مغرية ساحرة الصور وأنماط التفكير والتعامل وأساليب العيش...، هي التي أوقدت شرارتها الأولى وقد مكن امتلاك هذه الطاقات الشبابية المتعلمة في مجملها لتقنيات الولوج إلى هذه العوالم أو المواقع التواصلية من أن تشكل قيادات ثورية جديدة، ما فتئت تعمل على تنظيم وتحديد مواقيت وأمكنة التجمعات والتظاهرات الاحتجاجية، وتوجيهها، والتواصل المتقن المستمر مع قواها وفاعليها ومحمل أطرافها الداخلية والخارجية... مما كان من أهم عوامل ذبوعها وانتشارها لتغدو انتفاضات «عابرة للأقطار العربية» من الخليج إلى المحيط، مجهزة على رؤوس بعض الأنظمة، كما في تونس ومصر وليبيا حتى هذه اللحظة، ومُهَدَّدة لمن ما يزال منها يتربص متوجسا مصيره المجهول، ومؤثرة حتى في تحريك بعض مكونات السياق العالمي العام.

ونظرا لما بين الافتراضي والواقعي من هوة سحيقة في أوضاعنا الثقافية والاجتماعية كما نعيشها، فقد استعصى على هذه القوى الشبابية - رغم عفويتها وصدقها ونبل القيم والمبادئ والتطلعات التي تحملها... - تجسير الهوة الآتفة ونقل تصوراتهم الافتراضية إلى الواقع العملي الملموس. ولعل ضعف وحدة التجارب العمرية والخبرات السياسية والاجتماعية من بين أهم العوامل الكامنة وراء هذا التعثر أو الاستعصاء. وهو واقع على قدر كبير من الراهنية والخطورة أصبح يطرح - لا على الشباب فقط وإنما على كل القوى الاجتماعية والسياسية المنضمة للثورة والفاعلة فيها من

أحزاب ونقابات وهيئات مجتمع مدني ونخب ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة... - **تحديات المراجعة النقدية الذاتية لأهداف ومطالب الثورة**، والانتقال العقلاني بها من ثورة تعرف حاليا ما تريد: أي إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد بالكامل، إلى ثورة متملكة للقدرة والوسائل لتحقيق ما تريد: أي مطامحها في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وتثبيت دعائم الإصلاح الديمقراطي والسياسي الشامل. وذلك تجسيدا «**للحلم العربي**» المأمول بنيل هذه المطامح التي أمست شعارات متوهجة وجاذبة في هذا الزمن الثوري العربي الراهن.

4. ولا ريب في أن من بين أهم عوامل تقوية هذا الاستعصاء، الذي يحول بين هذه الثورات المتأججة وبين حسم نهائي وسريع للمعركة لصالح الشعوب وإسقاط كلي لبنيات الأنظمة التي ثارت ضد حكمها الفاسد، **طبيعة السياقات الاجتماعية التي اندلعت فيها الثورة**. وذلك مثل خصوصيات المؤسسة العسكرية ونوعية عقيدتها الوطنية والسياسية، ووجهة ولائها للخارج، أم للدولة/المجتمع، أم للحاكم، أم للقبيلة... إلخ، ثم كذلك تركيبة النسق المجتمعي في أبعادها الطبقية والإثنية أو المذهبية أو الطائفية أو المناطقية أو القبلية... وأيضا الطبيعة التكوينية لهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب موالاة أو معارضة... بكل ما لها من مرجعيات وتوجيهات ورهانات وتبادلات مع كل مكونات المجتمع العام... هذا فضلا عن نمط ومقومات نظام الحكم القائم، والذي يشترط نسقه السياسي والثقافي والاجتماعي خصائص وآليات اشتغال المكونات والقوى الاجتماعية الآتية. وللتذكير فقط، وكما أكدنا على ذلك في ثنايا الدراسة ذاتها، فإن الدولة الأمنية التسلطية

في بلداننا العربية قد عملت بالأساس على تقوية وتمنيع وتحصين ذاتها... وذلك في مقابل تكريس أوضاع مجتمع متفكك منهك ضعيف. ودون أن تعي أن قوتها بل وشرعيتها أيضا يستمدان من مجتمع قوي هو الذي يفترض أن يكون دعامة مركزية لمنعتها وكفالة مأمونة لتجديدها واستمراريتها وقدرتها على مواجهة تكافلية للتحديات والأزمات السياسية والاجتماعية المحتملة... ونظرة فاحصة متأنية لما جرى ويجري الآن في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا... وغيرها من المجتمعات التي طالتها انتفاضات احتجاجية تظهر لنا بجلاء كيف تُؤثر هذه المقومات الخصوصية المنوه بها سابقا على ميكانيزمات وجوانب اعمال الثورة ومساراتها، وعلى ما وصلت إليه من نتائج ومآلات في مجتمع معين. مع العلم بأنه، من وجهة نظر سوسيوتاريخية، لا ينبغي إغفال ما بين هذه المجتمعات العربية من نواظم وعلاقات وأحلام وتطلعات وخصوصيات ثقافية وحضارية مشتركة، وعلى صُعد ومستويات متباينة متعددة...

ولا ريب فإن هذه المشتركات، وخاصة على مستوى الوعي الجماهيري العام والحس المشترك، قد أوجدت بين هذه الانتفاضات الثورية بعض أنماط الاحتضان والتضامن ومناصرة بعضها للبعض. أما الأنظمة الحاكمة على مستوى الدول - وهي المستهدفة أساسا من هذا الذي يحدث من حراك - فإن مجمل مواقفها وردود أفعالها قد ظلت إزاء ذلك، وربما لوضعها الحرج هذا، غامضة متذبذبة مضطربة لا يحكمها تناغم أو توجه أو وضوح رأي. بينما لم يرق تآزر وتحاضن الشعوب الفائرة، وبحكم عوامل سوسيوسياسية متباينة ومتنوعة، إلى مستوى «الاعتماد الاستراتيجي المتبادل»

المستند على منظومة قيمية وإرشادية مشتركة، وعلى تخطيط عقلائي منظم هادف منتج فعال في مجال الممارسة والتحرك والعمل الثوري...

5. وكما للمقومات والشروط الداخلية تأثيراتها على سيرورات ومسارات الثورات العربية كما سبق الذكر، فإن للعوامل الخارجية أيضا وقعها الهام على هذه المسارات الثورية. ودون تفصيل لا يناسب المقام - مما تمت الإشارة إليه في مواطن مختلفة من هذه الدراسة/الكتاب - يمكن التذكير بأن المنتظم الغربي - أمريكا والاتحاد الأوروبي أساسا - قد انخرط قبل أكثر من عقدين في سياسات دعم لما دعي بأنه «مشاريع إصلاح أو تحديث أو تنمية بشرية واجتماعية مستدامة...». وهي مشاريع بلغت أوج تبلورها الفكري والسياسي والحضاري فيما سمي بـ «مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع...». وقد تم تعزيز هذه التصورات والخطط الإصلاحية الغربية المقترحة للنهوض بالمجتمع العربي تحديدا بالعديد من أشكال الدعم المالي والبحثي واللوجستيكي... إلخ، فأنجزت دراسات تنموية للتشخيص والتدخل، ومولت جمعيات مدنية ومشاريع إنمائية وإصلاحية وتربوية واقتصادية وثقافية حضرية وريفية... وكذلك برامج للتكوين والتدريب والتأهيل وإعداد قيادات التنمية والتغيير وتحديث المجتمع في ميادين مختلفة...

غير أن هذه الجهود أو المبادرات الإصلاحية العربية لم تكن بريئة كل البراءة، وإنما كانت محكومة بتوجهات ومصالح ورهانات وتوقعات أو حتى تدخلات جيوسياسية دولية وإقليمية في المنطقة العربية ما هو علني منها وما هو مضمّر خفي. وذلك عن طريق

دعم غير مشروط ودائم لـ «دولة إسرائيل»، التي أريد لها، في إطار لعبة تقاسم المصالح والمواقع والمكانة الدولية...، أن تكون ممثلة وراعية للمصالح الغربية المذكورة، حاضرا وفي المستقبل المنظور أو البعيد كما هو معروف. وسواء كان ذلك على مستوى تعالق وتشابك الأدوار والتبادلات والمصالح في المنطقة، أو في إطار توظيف الغرب لكل ذلك على نطاق فعله وتدخله في المسرح الدولي الأوسع، ورسم خرائط مراكزه ومصالحه وقواه وعلاقاته الدولية...

ومع ذلك فلا يمكن كلية تجاهل ما كان للمبادرات الغربية المنوه بها فيما سبق من دور هام وأثر لا ينكر على رفق وإنجاح بعض مشاريع ومحاولات التجديد والتنمية والإصلاح في ميادين مختلفة مثل الصحة والتعليم والتكوين، وتمكين النساء، والاهتمام بالأطفال والشباب في المدن والقرى، والمساهمة في حل بعض مشكلات «المسألة الاجتماعية» بشكل عام... إلا أن ذلك ظل مشروطا بالتزام بعض أنظمة الحكم الاستبدادية العربية، الخليفة والمدعومة بدورها من طرف الغرب، الوفاء أو الخضوع لما يقترح، أو يفرض عليها بالأحرى، من توجهات ورؤى ومشاريع للتنمية والتحديث والإصلاح السوسيوسياسي...، ومن أساليب وخطط وسياسات في التعامل مع متغيرات ومعطيات الواقع المحلي والسياق الدولي بكل قواه وتحولاته وتجاذباته المحلية والإقليمية والدولية المتشابكة... والآن، وقد فاجأ «الربيع العربي» معظم الدول الغربية، إذ بدا أنه ربما لا يتجه في سيره وفق مضامين وتوجهات المشاريع والرؤى الإصلاحية الغربية السالفة الذكر، فإنه يُلاحظ على هذا الغرب المفاجأ، أو المندهش أو المصدوم حتى، بهذه «اليقظة العربية

التاريخية» غير المسبوقة، أنه قد أصبح يُسارع الزمن الآن لاستعادة مبادرته وتحكمه في خيوط اللعبة قبل أن تفلت من يديه. وذلك باعتماده، في تقديرنا، على آليتين استراتيجيتين متكاملتين ومتساوئتين لتدبير منهجية التعامل مع هذا الحراك الثوري العربي الراهن، ألا وهما: أولاً، ما يمكن توصيفه بـ «الاحتواء الاستراتيجي المرن»، إذا أردنا أن نستأنس نظرياً وبشكل عام بمنهجيات وأساليب مقاربة «الأنساق المرنة: Systèmes souples». والمقصود بذلك هو فهم ومعرفة وتحديد قوى وتوجهات وأهداف ورهانات ومرجعيات... هذا الحراك الثوري. وذلك بهدف ضبط متغيراته والتحكم فيه، ولكن بشكل سلس يتفادى الصدمات والمواجهات العنيفة ويعتمد مستويات وأدوات معينة من التبادل والحوار والإقناع... إلخ. ولنستحضر هنا أساليب استقطاب واحتواء القوى السياسية مثل الحركات الإسلامية بالذات (كالإخوان في مصر، والنهضة في تونس، والعدالة والتنمية بالمغرب...) نزوعاً نحو البحث عن صيغ مقبولة ومشتركة لتفاعلات وتوافقات فكرية وسياسية واجتماعية جديدة مفتوحة مرنة... ثانياً: ما يمكن نعته بـ «التعامل أو التحكم التاكتيكي» الذي يقوم، بالأساس، على الإمساك بالمنهج بآليات وأدوات وممكنات توجيه مسارات وأهداف وقيم ورهانات القوى الشائرة نحو مآلات ومصائر معينة، يُنتظر منها أن تسير على العموم باتجاه تكريس ما ينسجم مع مصالح القوى الغربية ويكرس هيمنتها ومكانتها على المستوى الدولي العام، علاقات وصُنعا للقرار وتحكما في ذلك على مجمل المستويات والأصعدة المتباينة، بما في ذلك التدخل المباشر أو غير المباشر...

إلا أن ملاحظة هامة تبدو لنا، في هذا السياق، أهمية الإشارة إليها والتذكير بها. يتعلق الأمر هنا بكون الدول الغربية إذا كانت تتفق، ضمناً ومن حيث المبدأ أو المنطق، على توجه عام مشترك يقوم على التحرك وفق مصالحها ورهاناتها المحلية والإقليمية والدولية، فإنها تختلف فيما بينها في مجالات وأساليب التصريف العملي لهذا المنطلق المشترك الموجه. وبذلك يمكن أن نفسر ونفهم - وربما نفهم أحياناً - مواقفها المتضاربة أو الغامضة حتى، من نماذج الثورات العربية القائمة الآن. فتحفظ روسيا تجاه تدخل النيتو في ليبيا، ومعارضتها مع الصين لإدانة سوريا إزاء تمسك فرنسا وبريطانيا وغيرهما لذلك، وكذلك المواقف المتباينة مما حدث ويحدث في البحرين واليمن والأردن فضلاً عن تونس ومصر... إلخ. كل ذلك لا يمكن تفسيره وفهمه إلا في إطار لعبة صراع الإرادات والمصالح والتوجهات والرهانات... سواء في نطاقها الإقليمي الخاص أو في امتداداتها وأبعادها الدولية الشاملة، وكذا طبيعة القوى المتنفذة واللاعبين المعنيين، كما هي أوضاع وأدوار إيران وتركيا في المنطقة العربية...

6. لا ريب في أن «ثورات الربيع العربي» قد أحدثت منعطفًا تحولياً حاسماً في رتبة الزمن العربي الراهن. الأمر الذي يُنتظر منه أن يشكل بداية قطيعة - بالمدلول الاجتماعي النسبي لمفهوم القطيعة - مع ظلامية عهود التسلط والاستبداد، ومع تواصل الحكم الفردي وتوريثه النشاز في النظام الجمهوري بالذات، وأيضاً مع البنى البطيكية والقيم والعقليات والممارسات النيوباتريمونيالية ومحمل البضائع المادية والرمزية الفاسدة التي هيمنت في مجتمعاتنا على الكثير من ميادين اللغة والثقافة والسياسية والاقتصاد، ومن

مؤسسات وقطاعات ومرافق الشأن المجتمعي العام... والمأمول هو أن تُفضي هذه التحولات إلى تغيير جذري في علاقات الحكم بالمحكومين، وإلى تبلور تصورات جديدة وحدثية لمفاهيم الدولة والمواطنة والتعددية والمشاركة والتنمية ولقيم الكفاءة والاستحقاقية والجدارة وكل ما يدعم البناء الديمقراطي المتوازن السليم. غير أننا، وانطلاقاً من مراجعة نقدية أولية للعديد مما كتب ويكتب وسيكتب حول هذه الثورات العربية، نرى أهمية التذكير ببعض الملاحظات، التي من بينها على سبيل المثال ما يلي:

أ. ضرورة التزام موقف نقدي حذر مما يجري يتموضع وسطاً بين التفاؤل والتشاؤم تجاه مستقبل «الربيع العربي». ذلك أن الثورة بما فيها ظاهرة اجتماعية تاريخية دينامية، فإن الكثير من مكوناتها وملامحها وتوجهاتها وقواها ومساراتها... إلخ. تظل موسومة بعناصر شتى من عدم الاستقرار والثبات، ومن التحول المستمر وفقاً لمعطيات ومتغيرات سياقاتها وشروطها الذاتية والموضوعية. هذا بالإضافة إلى أن ما هو مستجد في مجتمعاتنا من واقع ثوري ما يزال - كما نوهنا بذلك مراراً في غضون هذه الدراسة - في بداياته الأولى يواصل حراكه في أكثر من نظام مجتمعي. ذلك أن ثوراتنا ما تزال لم تستنفد مهامها بعد، ولم تنجز وظائفها أو تحقق أغراضها المرجوة. ومن ثم فإن التعامل معها أو الحكم عليها سلباً أو إيجاباً لا ينبغي أن يتم من منطلق كما لو أن كل شيء قد انتهى ولم يبق إلا قطاف ثمار الثورة أو لعن أو تبخيس جهودها ونتائجها، والدعوة مبكراً إلى رميها في سلة مهملات التاريخ وأحداثه السلبية. فذلك منطق لا تؤسسه مبررات نظرية أو

منهجية أو ممارسة مقبولة معقولة، كما نرى.

ب. يبدو أن من أخطر التحديات التي تواجه هذا المد الثوري العربي المحتدم الآن هو **التدبير العقلاني الرشيد** لتفاعلات اشتغاله، كما لسيرورات تطور نتائجه ومآلاته في كل سياق مجتمعي، ولا سيما في تلك النماذج التي تقدم فيها هذا المد إلى مديات ومراحل بعيدة نسبياً: (مصر، تونس، ليبيا...). إن تعاضم حالات الانقسام والتشتت في القوى والمرجعيات وأساليب العمل، والتجاذبات الفكرية والسياسية والمذهبية والطائفية...، ومواقف الإقصاء والإقصاء المضاد، ومحاولات اختطاف الثورة أو تغيير مسارها عن أهدافها، أو عسكرتها أو تحييد آثارها، أو الدفع بها نحو إعادة إنتاج نفس النخب والذهنيات والممارسات والبنى السياسية والفردية المحمومة واللاعقلانية حول «**اقتسام كعكة السلطة حتى قبل أن تدخل القرن**»، كما جاء على لسان محمود جبريل أحد قادة الثورة في ليبيا... إلخ. إن كل هذا الزخم السوسيوسياسي الهائل أصبح يتطلب من كل قوى ومكونات المجتمع، ولا سيما في هذه الظرفية التاريخية الحرجة، تدبيره وحل تناقضاته واختلافاته واختناقاته بشكل ممنهج رشيد. وذلك عبر آليات ومسلكتيات التشارك والتوافق والتحالف بين مختلف الائتلافات والأحزاب المتكاثرة، واعتماد العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والتسامح وتبادل التنازلات والمصالح والمواقف والمواقع، وتقبل التنوع والتعدد والاختلاف في إطار «**الجماعة الوطنية**» المتماسكة، واعتبار ذلك مصدر ثراء وابتكار وغنى... الأمر الذي يجعل من هذه الثورات الغربية بالفعل «**ربيعاً ديمقراطياً**»

يُعَبَّد للمجتمع، قطريا وقوميا، طريقه نحو التنمية والحداثة والنهوض وتأسيس «المشروع الوطني والقومي الحضاري» الجديد والمتجدد التطور والنماء... الطامح إلى صناعة تاريخ عربي جديد، وثقافة سوسيوسياسية جديدة، وإنسان جديد، ومجتمع جديد، ورؤى جديدة منفتحة للذات وللآخر وللعالم من حولنا... مما يُجِبُّ كل ما تمالك أو انتهت مدد صلاحياته من الأفكار والمعتقدات والعقليات وتصورات الكون والقيم والسلوكات البالية التي لم يعد لها أبدا مكان في عالم اليوم.

وتأسيسا على هذه الحيشيات والملاحظات السابقة كلها، رغم اجتزائيتها ودورها التذكيري المحدود، فقد قدمنا، في مستهل هذه الدراسة الأولية ذات المنحى السوسولوجي العام، ما أردنا له أن يكون «نداء أو بيانا أو دعوة...» إلى علماء الاجتماع العرب تخصيصا، وإلى الباحثين في العلوم الاجتماعية الإنسانية، عامة، وإلى كل المثقفين والمهتمين بقضايا الفكر والثقافة والسياسة والاجتماع في بلداننا بشكل أعم وأشمل. وذلك من أجل تحفيزهم بل واستفزاز همهم واهتمامهم كي ينهضوا للمبادرة الواعية المسؤولة الملتزمة بأدوار ومهام العالم أو المثقف في المسألة النقدية لـ «ثورات الربيع العربي»: بواعث ومنطلقات وأهدافا وتطلعات ومكونات وفاعلين ورؤى وتبدلات وانتقالات ومسارات وعوائق وآليات اشتغال وتأثير وتأثر بمحدداتها الذاتية والموضوعية المتعددة... إلخ. ويظل الهدف من هذه المواكبة البحثية هو إنتاج «معرفة علمية» تتسم، على نسبيتها ومحدوديتها شأن كل معرفة اجتماعية، بقدر مُبرر معقول من «الموضوعية والصدق والنجاعة المعرفية والتاريخية»، ليس فقط من أجل الفهم والتوقع والاستشراف... وإنما أيضا من أجل أن تشكل مستندا علميا داعما

لعمليات استصدار وتصنيع واتخاذ القرار، وتوظيف ذلك عمليا في استراتيجيات التحكم في مجمل سيرورات التغير أو التحول الاجتماعي، وتوجيهها لرفد خطط أو برامج أو مشاريع أو مآلات معينة، ترسمها الفلسفة الاجتماعية أو السياسية المعتمدة في سياق ما محدد في الزمان والفضاء.

إنما الثورة، فعل إنساني أصيل، وحدث نوعي فريد من الإبداع والاختراق واستباق الزمن...، واجتثاث لجمودية الواقع وروتينية «الكلمات والأشياء»، وجموح إلى محاولة الإمساك بتلابيب «عودة الروح» لوعي جديد وزمن جديد، ولكتابة تاريخ بشري جديد لـ «الما بعد» على أنقاض وخرائب ذلك «الما قبل» الذي قامت الثورة من أجل الإجهاز عليه وإلغاء وجوده، إن بشكل جزئي أو كلي تام...! ويحدث ذلك في أوار «وضع بشري» مهور بصراع التناقضات والأضداد والمصالح والمواقع والأدوار... وبجدلية دائمة بين الأفكار والخلفيات والهويات والثقافات والرؤى والإرادات الإنسانية والقيم التاريخية والسوسيولوجية المتباينة المتعددة...!

ولذا فإن الثورة، بما هي اختراق إنساني قوي لمقاومات الثابت والمتحجر والزّجّ بهما في أتون التغير والتحيل، تتميز في فعلها بكونها ظاهرة اجتماعية إنسانية موسومة بأنها «حركية أو سيولة أو تدفق حيوي» من شتى عناصر الأمل والحلم والخلق والتحول المستديم، حتى ولو بدا للمعانية المظهرية والشكلية البسيطة أنها قد كفت عن الحراك أو حققت بعض أهدافها المنشودة، أو استنفدت مهامها كلها، أو توقفت عن «تدفقها» الهادر...!

ولذلك فإن الكتابة عن الثورة تظل بدورها ماهرة بالكثير من عناصر ومواصفات المحدودية والقصور عن الإدراك الشمولي لكل

مضامين ودلالات وأبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية الدينامية في كل مقوماتها المادية والرمزية... يصدق هذا على كل النماذج الثورية - مع ضرورة الوعي النقدي باختلاف أنماطها وسياقاتها الحضارية والتاريخية... - كما يصدق على «ثورات الربيع العربي»، التي خرج بعضها للتو، في مراحل الانتقال هذه، من وضعية ومسؤوليات «الجهاد الأصغر» إلى مرحلة «الجهاد الأكبر»، أي إلى جبهة واسعة محتدمة لمجاهمة ما يعترض هذه الثورات من مصاعب وتحديات وعوائق ورهانات وهواجس وصراعات فكرية وسياسية واجتماعية... ولاسيما حول مكتسباتها وفوائدها وريوعها ونتائجها ومآلاتها المنتظرة...

ولهذه الاعتبارات جميعها، فإننا نأمل أن تشكل هذه المساهمة الفكرية المتواضعة، التي نقدمها عبر هذا الكتاب للقارئ العربي، ولو بشكل محدود، في إثراء وتنشيط الجدل الفكري والسياسي الدائر الآن في مجتمعاتنا العربية حول ما يطرحه الحراك الثوري على الفكر العربي من أسئلة وقضايا وإشكالات معقدة شائكة وعلى مستويات النظر كما على أصعدة الممارسة الاجتماعية في آن. مع التأكيد من جديد على ضرورة تنسيب المعارف والمواقف والمنظورات وأنماط النقد والحكم والتقييم... وذلك وفق المواضع والقيم المتعارف عليها في «سوسيولوجيا المعرفة» وتوجيهات «إبستمولوجيا علوم الإنسان» بشكل عام.

ولذا، فإذا استطاع هذا العمل: منظورا نقديا وتوجهات ومضامين... أن يشكل مقدمات أو مداخل مفيدة لمسألة هذا الزمن الثوري العربي، وأن يكون أيضا قيمة فكرية مضافة بالنسبة للحقل السوسيولوجي وللمكتبة العربية عامة، محققا بذلك بعضا من أهدافه المعلنة، فإن ذلك من بين أنبل وأسمى ما نطمح إليه ونرجوه، تنويرا

للتفكير، وترشيدها للممارسة التاريخية، واثميننا للعمل الثقافي المسؤول
الملتزم بقمم ومبادئ وقضايا الوطن والأمة والإنسان، سعيًا وراء تحقيق
«الحلم العربي» بالمستقبل الديمقراطي المأمول!
والله نرجو تسديد الخطى وتوفيق المساعي.

مصطفى محسن

الرابط في 2011/10/10